الأنباء
الاثنين 7 مارس 2016

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وم.عادل الخرافي ود.يوسف الزلزلة وحمود الحمدان ومحمد الجبري وفيصل الكندري

استقبل رئيس مجلس الأمة ورؤساء وأعضاء لجان المالية والأولويات والميزانيات

صاحب السمو: المزيد من التعاون البنّاء بين السلطتين في المرحلة المقبلة لما تحمله من استحقاقات للخروج بنتائج لمصلحة الوطن والمواطن

سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان ـ بدر السهيل ـ خالد الجفيل

صاحب السمو الأمير وعدنان عبدالصمد وفيصل الشايع وأحمد القضيبي ومبارك الحريص وأحمد لاري

استقبل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ورؤساء واعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الاولويات ولجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وأكد سموه على اهمية بذل المزيد من الجهود والتعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة لما تحمله من استحقاقات ومتطلبات للخـــروج بنتائج تصب في مصلحة الوطن والمواطن وذلك في إطار القانون ومواكبة مسيرة التنمية للوطن العزيز.

من جهته، قال النائب د.يوســف الزلزلة إن لقاء صاحب الســمو الامير بأعضاء لجنة الاولويات والماليــة والميزانيات كان لقاء متميزا وهادفا، فلقد عرض صاحب السمو الامير الوضع المالي للبلاد وحلله بصورة دقيقة واعطى الحلول لانقاذ الوضع المالي والاقتصادي، كما اكد سموه على حرصه الشديد باســتمرار الحكومة لتقديم الخدمات للمواطنين تأكيدا على المبدأ الدستوري بتهيئة الحياة الكريمة للمواطنين، وختم صاحب السمو الامير حديثه بوجوب العمل متعاونين لاجتيــاز المرحلة الاقتصادية والمالية الحرجة التي تعصف بالعالم اجمع، ونحن بمشيئة الله قادرون على ذلك اذا اتقنا استخدام الادوات الاقتصادية والمالية المتاحة والتي لن تكون الا في صالح المواطنين سواء في الوضع الحالي او المســتقبلي، وقد اكد جميع النواب انهم سيمتثلون لكل ما طرحه سموه عليهم لأن ذلك يعتبر المخرج الحقيقي للازمات الاقتصادية التي تواجه البلاد. من جانبه، قال النائب د.عبدالرحمن الجيران ان صاحب السمو الامير الشــيخ صباح الاحمد وجه 4 رسائل لكل قطاعات الكويت، والرسالة الاولى بين ان القضية ليســت قضية امــوال او فلوس بقدر ما هي قضية ان الوضع المالي للدولة ليس جيدا وغير مطمئن، ومن الخطأ ان نبقى نســحب من الاحتياطي العام ليس لتوفير الاساســيات انما لتوفير كماليات، كما ان الوضع الائتماني للدولة يخضع لإعادة تقييم ولذلك نحن لا نريد ان يتراجع تصنيفه الائتماني وان تنخفض قيمة الدينار، واكد سموه ان الوضع يحتاج لوقفة لتصحيح الاوضاع. وأضاف: أما الرسالة الثانية فالدعم المقدم للمواطن البســيط لن يمس ولكن الجديد فيه انه سيكون ضمن المعقول وان زاد على هذا الحد فعليه ان يدفع.

وأشــار الى ان الرســالة الثالثة انه لا بد للشعب مشاركة سموه في هذه المسؤولية وليست مسؤولية فردية بقدر ما هي مسؤولية وامانة امة يحملها سموه، مشيرا الى انه التمس من سموه مدى همومه الواسعة في ان يوازن بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، خصوصا ان التحديات المحيطة شديدة وكثيرة، مؤكدا ان صاحب السمو الامير حريص على ان تبقى الكويت كما كانت وفية لمبادئها ولقيمها ولرسالتها التي تحملها للعالم العربي والاسلامي.

وتابع د.الجيران: اما الرســالة الرابعة فافتتح بها ســموه اللقاء بأن على النواب ألا يفكروا في الانتخابات لأن رضا الناس غاية لا تدرك، ويجب ان يقدم النائب مصلحة الكويت على المصالح الخاصة، ويجب ان يكون شعارنا الكويت والمصالح العليا للبلاد. وأضاف ان ســموه وعد بأن هذه اللقاءات ستستمر مع النواب وانها ستكون اكثر صراحة وشفافية، واننا سنجتمع مع الوزراء المعنيين وان نوجه لهم الاسئلة مباشرة ليجيب كل وزير عنها.

د.عبدالرحمن الجيران خلال اللقاء

د.عبدالله الطريجي وكامل العوضي وسعود الحريجي وفارس العتيبي ود.محمد الحويلة

«الصحية» ناقشت المخصصات وطلبت أن يكون للمريضة مرافقان اثنان وتذكرة وإجازه للمرافق الثاني

العبيدي: المخصصات الجديدة للعلاج بالخارج 75 ديناراً للمريض وتذكرة للمرافق الثاني

ناقشــت لجنة الشؤون الصحيــة البرلمانيــة أمس موضوع مخصصات مرضى العــلاج بالخــارج ورفــع توصياتها لمجلس الأمة.

وأكد رئيس اللجنة النائب طلال الجلال ان اللجنة اجتمعت امس مع وزير الصحة لمناقشة مشكلة العلاج بالخارج وكان الاجتماع إيجابيا جدا خرجنا فيه بأفكار تصب في صالح المواطنين الذين لن نتوانى في إنصافهم بأي طريقة كانت.

وكشــف الجلال ان وزير الصحــة أبــدى تعاونه في الجانب الفني للمشكلة، حيث تمت الموافقة على ان يدخل المريــض الى لجنــة العلاج بالخارج لمرة ثانية في حالة رفض الاولى. مضيفا: وكذلك تمت الموافقة على الســماح لمريض السرطان الذي يعالج في الخارج لمدة طويلة ان يعود الى البلد في حالة طلبه لمدة شهرين على حسابه الخاص من ناحية تذاكر الســفر، ثم يعود لاستكمال علاجه مرة اخرى.

وبشــأن مخصصــات المريض، اكد الجلال ان اللجنة طلبت العودة عن القرار وان تكون المخصصات كما هي في السابق، وأبدى الوزير تعاونه بهذا الأمر الا ان القرار يجب ان يكون متوافقا عليه في مجلس الوزراء وهو المعني به.

وشــدد الجــلال على ان أعضــاء اللجنــة الصحية سيواصلون اجتماعاتهم حتى إنهاء هذا الملف بما يصب في مصلحة المواطــن الكويتي وسنعمل على ارضاء ضمائرنا ولن نتخلى عــن واجباتنا التشــريعية والرقابية التي نخدم بها الكويت.

اللجنة تطالب بتعديل بعض مواد اللائحة المنظمة للعلاج بالخارج وأن يكون مستشفى جابر للكويتيين فقط

وقال مقرر اللجنة النائب ســعدون حماد في تصريح للصحافيــين عقــب انتهاء الاجتمــاع ان اللجنة بحثت موضوع مخصصات ولائحة العلاج بالخارج بحضور وزير الصحة د.علي العبيدي، مشيرا إلى ان اللجنة سوف تستكمل مناقشة هذا الأمر في اجتماعها المقبل يوم الخميس.

وبــين ان اللجنة طالبت بتعديل بعض مواد اللائحة المنظمــة لموضــوع العلاج بالخارج ومنها مــا يتعلق بعودة المريض إلــى البلاد بصفــة مؤقتــه، خاصة ان بعض المصابين بأمراض مثل السرطان تحتاج لوقت طويل لتلقي العلاج ويعطى مواعيد متأخرة، موضحا انه وبناء على طلب المريض يوقف ملف علاجه لفترة مؤقته ويرجع إلى البلاد ثم يعود إلى موعده الطبي المحدد له.

وذكر أنه تمت مناقشــة موضوع ارتفاع اسعار تذاكر الطيران للمبتعثين للخارج وبأن تكون الخطوط الجوية الكويتية هي الأقل اسعارا على الوزارة.

وأوضــح ان اللجنة ترى ضرورة أن يكون للمريضة مرافقان اثنان بحيث يعطى المرافق الأول مخصصات كاملة والمرافق الثاني يعطى تذكره وإجازة من العمل إضافة إلى أن هذا الأمر يجب أن ينطبق على الأطفال المرضى الأقل من 12 سنة والمعاقين إعاقة شديدة. واشار الى ان اللجنة ناقشت مع الوزير العبيدي موضوع انشاء مستشفيات متخصصة للتخفيف على موضوع العلاج بالخارج، مبينــا ان اللجنة طلبت من الوزير بأن يكون مستشفى جابر الاحمد به كافة التخصصات الطبية النادرة وان يكون للكويتين فقط وذلك للتخفيف من الابتعاث للعلاج بالخارج.

وذكــر ان موضــوع المخصصات ليس قرار وزير الصحة إنما هو قرار مجلس الوزراء، واللجنة ســتتخذ قرارهــا وســيعرض على مجلس الأمة كتوصية، وإذا لم يؤخذ بالتوصية بإمكانه التقدم باقتراح بقانون لتعديل المخصصات.

قال وزير الصحة د. علي العبيدي ان القرارات المالية فيما يخص العلاج في الخارج تأتــي من مجلــس الوزراء والقــرارات الفنية تأتي من وزارة الصحة.

وأوضــح العبيــدي في تصريــح للصحافيين عقب اجتماعه مع اللجنة الصحية البرلمانية امس لمناقشة العلاج في الخارج ولائحته الجديدة، ان أي قرار في شأن المخصصات المالية يخضع لموافقة مجلس الوزراء وليس لوزارة الصحة، مبينا ان اللجنة الرباعية في مجلس الوزراء والممثلة في الجهات التــي توفد المرضى للعلاج بالخارج وهي وزارات الدفــاع والصحة والداخلية والنفط رفعت تقريرها حول العلاج في الخارج ومجلس الوزراء اتخذ قراره في شأن المخصصــات الجديدة وهي 75 دينارا للمريض وتذكرة لمرافقة الاول.

وقال العبيدي ان النواب طالبــوا اعادة النظر لبعض حالات المرضى التي تحتاج إلى إيفاد مرافــق ثان وهي الحالات المتعلقــة بالأطفال والمعاقين وكبار السن، مبينا ان الوزارة تعتبر اقتراحات النواب مقبوله لمناقشــتها وســوف تدرج فــي تقرير اللجنة الصحيــة البرلمانية لعرضها علــى مجلس الامة في جلسة 16 الجاري والقرار في الأخير سيكون بيد مجلس الأمة لحســم تقرير اللجنة الصحية البرلمانية.

وأضاف ان اللائحة الجديدة أوقفت العــلاج في الخارج لحــالات العــلاج الطبيعي وابلغت النواب بها، لأنه من الممكن ايجــاد مراكز صحية للعلاج الطبيعي في القطاعين الحكومــي والخــاص وهو الأمر الــذي حصل في علاج حالات العقم في مستشفيات القطاع الخاص عبر فرق طبية متخصصة من الخارج.

وقال انه تمــت مراجعة بنود اللائحــة الجديدة مع النواب في اللجنة الصحية البرلمانية، موضحا انه تمت مناقشــة الحــالات الطارئة في الخارج التي تســتدعي وجود المريض في المستشفى لأكثر من اسبوعين وصرف مخصصات ما دامت حالاتهم الصحية تســتدعي بقاءهم في المستشفى لتلقي العلاج اللازم.

وأكــد العبيــدي انه لم تســتثن اي حالة من حالات العلاج في الخــارج وكذلك وكيل الصحة، مبينا ان الوزير لا يملك الموافقــة على ايفاد المرضــى للعلاج في الخارج بل اللجنة الفنية هي صاحبة القرار في الموافقة على التقارير الطبيــة. وأضاف ان الائحة الداخليــة الجديــدة منعت الوزير والوكيــل من طلب عرض التقريــر الطبي اكثر من مــرة على اللجنة الفنية في اقل من الفترة المســموح بها قانونيا، وهذا يعد التزاما من الوزير بأنه لا يملك الحق في طلب عرض التقرير الطبي على اللجنة الفنية او حتى الموافقة على التقرير لإيفاد المريض للعلاج في الخارج.

وفيما يخــص بتوصية مجلس الأمــة بوقف تنفيذ اللائحة الجديدة، قال العبيدي انه تمت الموافقة على اللائحة الجديدة وتم تنفيذها وارسلت الــى المكاتــب الصحية في الخارج، مستدركا بالقول: ان ما ستطرحه اللجنة الصحية البرلمانيــة من توصيات في جلســة مجلس الأمة المقبلة سوف يتم اخذه بعين الاعتبار في تغيير اللائحة الجديدة.

وبين العبيــدي انه فيما يخص ميزانيــة العلاج في الخارج لا تشتمل فقط على علاج المرضى او مخصصاتهم، بل الميزانية تتحمل مخصصات المكاتب الإدارية في الخارج ايضــا، ومن الصعب تحديد كلفة مخصصات المرضى في الميزانيات كون حالات المرضى مختلفة.

مبارك الحريص وسلطان اللغيصم وحمدان العازمي ود. منصور الظفيري وطلال الجلال وسعدون حماد

د. علي العبيدي و د. خالد السهلاوي